



كلمة

سعادة الدكتور فاطمة بنت محمد البلوشي

وزيرة التنمية الاجتماعية

أمام

الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

للأمم المتحدة

الثلاثاء ١ يوليو ٢٠٠٨

**السيد الرئيس،،،
 أصحاب السعادة الوزراء،،،
 السيدات والسادة،،،**

أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير لإتاحة الفرصة لي تقديم تقرير حول الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية الحضرية والذي شرّفت مملكة البحرين باستضافته خلال الفترة من ٢-١ يونيو ٢٠٠٨ برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء - حفظه الله - بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حيث شارك في هذا الاجتماع الهام تسعة وعشرون مشاركاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخبراء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعدٍ من الأكاديميين ولم يكن من قبيل المصادفة أن يستضيف بلدي مثل هذا الحدث الهام ، فمملكة البحرين لها مواقف مشهودة في مجال النمو الحضري والموئل أهلتها لحصول صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء المؤقت على جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية صيف العام الماضي.

وإيماناً من سموه بأهمية هذا الموضوع، فقد أطلق سموه جائزة بإسمه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تخصص لأفضل المشاريع القائمة على أرض الواقع. وبمناسبة أول عام لإطلاق هذه الجائزة الدولية نهنئ بوركينا فاسو بنيلها جائزة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٨ عن مشروع اللواء الأخضر .

السيد الرئيس،،،

لقد حظي اجتماع البحرين بمشاركة نخبة من القيادات الدولية والإقليمية ، وأخص منهم بالذكر السيد Leo Meroros رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسعادة السيد عبد الرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعادة السيدة آنا تاباجوكا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وسعادة السيد بدر عمر الدفع المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربى آسيا (الأسكوا) ، بالإضافة إلى مشاركتي في هذا الاجتماع مع عدد من المسؤولين البحرينيين الرفيعي المستوى في مجالات التخصص ذات الصلة.

وقد تطرق معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء بمملكة البحرين خلال كلمته التي ألقاها ، بمناسبة افتتاح اجتماع المجلس إلى التحديات التي تواجه الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المدن لموائمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأشار إلى التقدم المحرز في المنطقة في مجال النمو الحضري والتنمية وإلى أهمية تبادل الخبرات والمعلومات لتنفيذ الاستراتيجيات الحضرية والوصول إلى حلول للمشكلات التي تواجه الدول وتذليل العقبات لبلوغ أهداف الألفية للتنمية.

ونوه معاليه إلى أن ما يضاعف من تحديات التنمية المستدامة بصفة عامة والحضارية بصفة خاصة ، تواجد معظم السكان في المراكز الحضرية بالعالم ، وخاصة في الدول النامية و الأقل نمواً ، الأمر الذي يحتم على جميع الدول تعزيز الموارد وحشد الجهود ، ورسم السياسات ، وإعداد الخطط للتغلب على الفقر في الريف والمناطق الحضرية ، وتحسين مستويات الصحة العامة وتحقيق العدالة في توزيع منافع التنمية المستدامة .

كما تفضلتم السيد الرئيس بتقديم توضيحات إضافية بأهداف الاستعراض
الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٨ للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

أود أن أشير هنا إلى عدد من حلقات النقاش التي عُقدت حول البنى التحتية
الحضرية وتوفير الخدمات، والهندسة المعمارية الحضرية الحليفة للبيئة، فضلاً
عن تمويل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا، وقد كشفت هذه الحلقات عن
المعوقات التي تحول دون استدامة النمو الحضري في المنطقة ، ومن بينها نقص
الموارد التقنية والمالية الملائمة لبعض الدول في المنطقة ، والنمو الحضري
المفرط الذي تشهده بعض الدول، ونقص الأطر القانونية التي تمنح المصادر
الإسلامية بوجبها القروض للفئات الفقيرة.

السيد الرئيس،،،

لقد خلص الاجتماع إلى عدة توصيات هي كالتالي:

- ☒ ضرورة إشراك السكان المحليين ومجتمعاتهم في كل مراحل التخطيط
الحضري الجيد والطويل المدى والتنفيذ والرصد بعد ذلك.
- ☒ ضرورة انتهاج الحكومات لآليات التي تعكس أولويات التنمية لكل بلد.
- ☒ ضرورة إشراك أصحاب المصلحة بما فيهم الحكومات وإدارات المدن
وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في وضع سياسة
متكاملة للتنمية الحضرية.
- ☒ ضرورة تعزيز بناء القدرات في مجال الإدارة واتخاذ القرار.
- ☒ ضرورة زيادة استثمار الحكومات في مجال النمو الحضري للتعامل مع النمو
السكاني.

- ☒ أهمية مساهمة المصارف الإسلامية بشكل أكبر في تمويل المشاريع الهدافة إلى تحقيق النمو الحضري.
- ☒ ضرورة قيام الحكومات بتوفير مياه الشرب النقية للأحياء الفقيرة والعشوائية، والتحرك فوراً لإيجاد أنماط استهلاكية في مجال المياه تضمن لها الاستدامة.
- ☒ ضرورة قيام الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص بدعم البحث في مجال التقنيات الملائمة لتخفييف حدة تغير المناخ.
- ☒ وأخيراً، يجب على الحكومات تشجيع هندسة المباني الصديقة للبيئة لتقليل استهلاك الطاقة والصرف الصحي.

السيد الرئيس،،

هذا موجز لما خلص إليه الاجتماع الذي عُقد بمملكة البحرين حول هذا الموضوع الهام والذي آمل أن يساهم في رسم سياسة فاعلة للتنمية الحضرية المستدامة.

وشكراً ،،